إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 104 /08
للنشر الفوري
١٢ مايو ٢٠٠٨

تقرير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى يتوقع استمرار النمو ويبرز الحاجة إلى احتواء الضغوط التضخمية

أصدر صندوق النقد الدولي اليوم عدد مايو ٢٠٠٨ من تقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى*. وقد أوضح السيد محسن خان، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصندوق، أهم ما خاص إليه التقرير على النحو التالي:

"لا تزال آفاق المدى القصير مواتية إلى حد كبير في المنطقة التي تختص بشؤونها إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فبالنسبة للمنطقة ككل، يُتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حوالي ٦% في المتوسط في عام ٢٠٠٨، بانخفاض طفيف عن المعدل المحقق في عام ٢٠٠٧. ولم يكن للاضطرابات المالية التي تعرضت لها البلدان المتقدمة مؤخرا أثر يذكر في أي من بلدان المنطقة تقريبا. ومثلما هو الحال في معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى، يرجع كثير من الفضل في هذا الصمود إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية في المنطقة والتقدم في مسيرة الإصلاحات الهيكلية."

وأضاف السيد خان: "يمثل احتواء التضخم المتزايد التحدي الأكبر أمام السياسات الاقتصادية الكلية في معظم بلدان المنطقة على المدى القصير."

ويغطي تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" ٣٠ بلدا مقسمة إلى ثلاث مجموعات لأغراض التحليل: البلدان المصدرة للنفط، والبلدان منخفضة الدخل، وبلدان الأسواق الصاعدة.[١] ولكل من المجموعات الثلاثة يعرض تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي أهم القضايا الاقتصادية، كما يقدم تقديرا لاحتمالات النمو والتحديات التي تواجه السياسات في كل مجموعة. وإضافة إلى ذلك، ينظر التقرير بمزيد من العمق في قضايا الساعة التي تخص بلدان أو مجالات نشاط معينة في المنطقة.

---

[١] ***البلدان المصدرة للنفط*** تشمل الجزائر وأذربيجان والبحرين وإيران والعراق وكازاخستان والكويت وليبيا وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة. وتضم ***البلدان منخفضة الدخل*** أفغانستان وأرمينيا وجيبوتي وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وموريتانيا والسودان وطاجيكستان وأوزبكستان واليمن. أما **الأسواق الصاعدة** فتتألف من مصر والأردن ولبنان والمغرب وباكستان وتونس.

وقد حققت **البلدان المصدرة للنفط** نفعا كبيرا من وراء الارتفاع الحاد في أسعار النفط. ويشهد النشاط الاقتصادي غير النفطي توسعا سريعا في الوقت الراهن، فيما يرجع جزئيا إلى برامج الاستثمارات العامة الكبيرة ومستوى الثقة المرتفع لدى مجتمع الأعمال. غير أن التضخم يمثل مصدرا للقلق المتزايد. ففي البلدان المصدرة للنفط ذات العملات المربوطة بالدولار الأمريكي، سوف تكون السيطرة على التضخم من التحديات التي يتعين عليها مواجهتها ما دام التيسير النقدي سائدا في الولايات المتحدة وسعر الدولار آخذ في التراجع، وخاصة إذا استمر ارتفاع أسعار السلع المستوردة، لا سيما المواد الغذائية. وعلى ذلك، فقد يقع عبء التصحيح على عاتق سياسة المالية العامة. غير أن مساحة الحركة المتاحة على صعيد المالية العامة مقيدة أيضا بضرورة زيادة الاستثمار لتخفيف اختناقات العرض والضغوط السياسية الرامية إلى رفع الأجور وزيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية. وقد يكون من الضروري لبعض البلدان أن تتحمل بعض الارتفاع في معدلات التضخم لفترة مؤقتة.

وفي **البلدان منخفضة الدخل،** سجل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ارتفاعا مقداره ٨,٧٥% في عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يشهد النمو تراجعا بسيطا ليصل إلى حوالي ٧% في عام ٢٠٠٨. وعن طريق تحسين أطر السياسات، وإجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة، وتحقيق انتعاشة في الاستثمارات الخاصة، ورفع مستوى البنية التحتية العامة، يمكن إرساء الدعائم المطلوبة لتحقيق مكاسب أكبر في الإنتاجية والوصول إلى معدل نمو مستمر في نطاق يتراوح بين ٦ و ٧% على المدى المتوسط.

أما في **بلدان الأسواق الصاعدة،** فقد بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حوالي ٦% في عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن تتسارع وتيرته بدرجة بسيطة ليصل إلى ٦,٣% في عام ٢٠٠٨. غير أن هذا التطور المواتي يتوقف على مواصلة الحكومات جهودها المبذولة لضبط أوضاع المالية العامة وإجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة، بغية إعطاء دفعة لثقة مجتمع الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار.

وفي معظم بلدان المنطقة، لا تزال تقوية النظام المصرفي من الأولويات. فالنظام المالي السليم والديناميكي يمثل عنصرا أساسيا في تحقيق النمو المستمر بمعدلات أعلى وخفض معدلات البطالة. ومن الشروط الأساسية لأي بلد أيضا أن يندمج بنجاح في الاقتصاد العالمي. ويمكن تعزيز المنافسة ورفع الكفاءة في معظم البلدان عن طريق إعادة هيكلة بنوك الدولة غير ذات الكفاءة وطرحها للخصخصة، وتطوير أسواق سندات الدين المحلية، وتشجيع إنشاء البنوك الأجنبية.

يمكن الاطلاع على النص الكامل لعدد مايو ٢٠٠٨ من تقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى* في موقع الصندوق التالي على شبكة الإنترنت: www.imf.org.